ندوته الانتخابية بعنوان «الحقيقة بلا قيود» شهدت حضوراً حاشداً

الغانم: انشقاقنا الداخلي لن يستفيد منه إلا المتربصون

الغانم متحدثا

الوالد علي الغانم يدعم ابنه

- أحيي النواب السابقين الذين كان قلبهم على الوطن وكل من لدية كلمة فليقلها عبر قاعة عبد الله السالم
- تعاونا مع وزير شاب للإسكان ونجحنا في توزيع 12 ألف وحدة سكنية خلال ثلاث سنوات
- مجلس 2013 هو الأكثر تقديما للاستجوابات ونذكّر بأنه لم تطرح الثقة في أي وزير من 1962 إلى اليوم
- أصدرنا تشريعات غير مسبوقة ومنها ما أتاح لكل مواطن الاحتكام للمحكمة الدستورية

فايزة الخرافة ترحب الحضور

- حبانا الله بسياسة حكيمة لسمو الأمير وعلينا أن نلتزم بالوحدة الوطنية
- أفتخر بأن مجلس الأمة كان له دور وطني مع الدور السامي إبان حادث تفجير الصادق

ما حدث قبل مجلس 2013 من مظاهرات واقتحامات وهلع جعل أهم أولوياتنا إعادة الأمان والاستقرار للبلد

وجه رئيس مجلس الامة السابق مرشح الدائرة الثانية مرزوق الغانم رسالة «الى العصابة» قال فيها: اقسم بالله سواء كنت مواطناً او نائباً او رئيساً للمجلس ساتصدى لمخططكم الرامي إلى حرق البلد، فيما اعتذر لوالده ووالدته ان تعرضا للإساءات بسبب مواقفه، مضيفا: «لكنني اقول لهما لست ولدكما إن نزلت راسي».

وكشف الغانم في ندوته الانتخابية مساء امس في مقره الانتخابي بعنوان«الحقيقة بلا قيود»عن التحضير للهجوم على رجال القضاء وكيف تمت فبركة شريط الفتنة مضيفا:«واجه رأس الافعى وشريكه سارق الناقلات والاستثمارات... اللص الذي دبّر اغتيالات لشرفاء الكويت».

وتساءل:«عن الاسباب التي ادت الى هجوم البعض عليه في الأسبوع الأخير من الانتخابات ؟»، مضيفا:«اتهموني بأني مسؤول عن فساد احد المشاريع وذهب هو للنيابة... والان سؤالي اين هم من النيابة منذ زمن، وانا اقول انا من ذهب لتقديم البلاغ الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي اقرت قانونا ولن ارد على من اتهمني واحط من قدره واقول له من اجل عين تكرم مدينة فالعم مشاري العنجري لم يدخر عني نصيحة في يوم ما».

وتابع «اليوم هناك من باتي من دوائر اخرى ونواب سابقون يهاجمون مرزوق الغانم، ويعدون وثيقة لذلك كل هدفها الاساءة لمرزوق الغانم». وتحدث الغانم، عن انجازات المجلس الماضي الذي اقر 114 قانوناً وهوالاكثر تشريعاً منذ عام 1963،مشيرا الى ان الاراضي تحررت والاسعار انخفضت وهناك ما يكفي لبناء 65 الف وحدة سكنية وبوجود المجلس خلال 3 سنوات وزعت 31 في المئة من اجمالي ما تم توزيعه من طلبات اسكانية،مبينا ان «فترة الانتظار انخفضت من 10 سنوات الى 4 سنوات فقط».

وقال الغانم ان اختيار عنوان «الحقيقة بلا قيود» عنوان لهذه الندوة «حتى تكون ندوة مختلفة بعيدا عن الغبار المثار، فقد نختلف وقت الانتخابات وقد نتواجه ويوجه بعضنا البعض السهام الا اننا نعيش على ارض وطن واحد وسنعود اخوانا متحابين». 65مضيفا

يجب أن نحارب الفساد ونلتزم بالأطر الدستورية ونعدل من داخل قاعة عبد الله السالم

«اعلن انني اخاطب من يسمع ثم يقرر، و لا اخاطب المتربصين والخصوم، فلا بيننا حوار وهم لا يعنون لي شيئا».

وتابع «ان ما سأذكره اليوم لن يكون الا مدعما بالحقائق والارقام، وساحاول ان اخاطب العقول النيرة والقلوب المحبة والغالبية الصامتة من الشعب الكويتي». لافتا الى انه سيشير الى ما انجزه المجلس الماضي من خلال جردة حساب، موضحا «انه ليس بصدد تقييم المجلس لأن تقييمه يعود للشعب وهو مصدر السلطات».

وشدد الغانم على انه لا يمكن ان «نكون حبيسي الماضي وانما الانتخابات هي مرتبطة بالمستقبل». مشيرا الى انه سيجيب عن سؤال متكرر حول تكرار الهجوم عليه. وأوضح انه لا يستطيع ان ينجرف وراء اي جدل عقيم، مبينا ان «كل مجلس امة ياتي في سياق مختلف عن المجالس السابقة لأن لكل مجلس طابعه». وأوضح قائلا: «مجلس 2013 جاء في ظروف غير طبيعية وغير اعتيادية وجاء بعد مجلسين مبطلين وقد كان موقفنا عدم المشاركة في المجلس قبل تحصين الصوت الواحد».

وبين الغانم ان «هناك اطرافا كانت تتمنى الا ينجح مجلس 2013 وان يتعطل وهذا في غير مصلحة البلد». لافتا الى «الظروف التي حدثت قبل مجلس 2013 من اقتحامات وفوضى وهلع و شعارات لبعض الاطراف المندسة لذلك كان اول اولويات مجلس 2013 ان يعيد الاستقرار السياسي للبلد فلا تنمية من غير استقرار اما الفوضى فتؤدي الى دمار».

وشدد على انه «لا احد له الحق في ان يعبث بامن واستقرار البلد لذلك كانت قناعاتي في مجلس 2013 ان يتحقق الاستقرار السياسي».

ونوه الى ان «المجلس الماضي انجز 114 قانوناً وهو المجلس الاكثر تشريعاً منذ عام 1963 وقد تحقق ذلك من خلال لجنة الأولويات التي تم تشكيلها للتنسيق بين اللجان البرلمانية». مشيرا الى ان «البعض يشير الى ان هناك بعض الملاحظات على بعض القوانين لكن المجلس اقر حزمة من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ومنها تمكين المواطنين من الذهاب الى المحكمة الدستورية علاوة على القوانين الاسكانية».

واضاف ان «المجلس انجز قانون انشاء هيئة مكافحة الفساد، خصوصاً ان الجميع يتحدثون عن الفساد وكذلك قانون ديوان الخدمة المدنية بما يقضي بالمحاكمات التاديبية وكذلك قانون حماية المستهلك وقانون حقوق الانسان واصلاح قانون الشركات بما يفيد الشباب في تخفيض راسمالها».

وتابع «المجلس اقر تعديل قانون المناقصات بما يمنع حركة الاسعار بالمناقصات والتلاعب كذلك فيها وايضا قانون الوكالات التجارية وهي قوانين للمواطنين وليست للتجار كما يدعي البعض».

واشار الى ان «المجلس عدل قانون الخصخصة حتى يكون المواطن شريكاً وليس اجيرا وبناء على هذا القانون فالمواطن شريك في 50في المئة من كل مشروع (بي او تي) يطرح كما اقر قانون التامين الصحي للمتقاعدين، وقانون مكافاة نهاية الخدمة بما يخدم المواطنين جميعا في كل القطاعات». ولفت الى ان المجلس تمكن من انجاز قانون العمالة المنزلية كما يطلق عليه قانون كامل العوضي.

وتطرق الغانم الى ان «المجلس السابق استثنى السكن الخاص من زيادة الكهرباء والماء كما انه اقرها تدريجيا في القطاع التجاري، واقر المجلس قانون الاسرة وحماية حقوق الطفل واحتياجاته النفسية والتربوية وقانون المعاملات الالكترونية وهيئة تنظيم الطرق». ونوه الى انه عندما تولى مهام رئاسة مجلس الامة طرق الى تفكيره «كيف سياتي ليتعامل مع الناخبين بعد 4 سنوات خصوصاً وان مشاكلنا كثيرة لذلك تبنى المجلس خلال هذة الفترة فلسفة حل مشكلة واحدة من المشاكل الجذرية كالصحة والاسكان والتعليم ولذلك تم طرح استبيان لاخذ راي المواطن واستطلاع رأيه وهو من اختار قضية الاسكان كاولوية».

وتابع «وبعد ذلك تم التركيز على هذه القضية في ظل وزير شاب تولى الحقيبة الاسكانية وفزعة مجتمعية نتج عنها تحرير اراض كثيرة لبناء 65 الف وحدة سكنية وترتب على ذلك انخفاض الاسعار وتم توزيعها خلال 3 سنوات وبوجود المجلس 31 في المئة من اجمالي ما تم توزيعه من طلبات اسكانية». مشيرا الى ان فترة الانتظار انخفضت من 10 سنوات الى 4 سنوات فقط. وتساءل الغانم: وهو سؤال لكل منصف ان وقع خطا في قانون من 114 قانونا... لا

قدرنا أن نكون جاراً لدولة غير منضبطة لديها إعلام أسود وأحمر وأخضر

مشكلة وان اخطانا في 10 قوانين فلا يوجد مشكلة فهذا عمل بشري قابل للخطا... لماذا يتم التركيز على هذه القوانين الخاطئة وتترك الانجازات ؟

واشار الغانم الى» الجانب الرقابي للمجلس السابق»، متسائلا عن معايير قوة المجلس وهل هو شكل النواب والرئيس ام السب والقذف ام من خلال الاستجوابات وهي معيار القوة رغم اختلافي معها فالمجلس السابق قدم استجوابات». مشيرا الى انه«لو نظرنا الى مجالس الآباء والمؤسسين لما وجدنا استجوابات لانهم لا يفكرون في الانتخابات البرلمانية على حساب الاجيال المقبلة».

واضاف الغانم:«في المجلس الماضي كان هناك وزراء قدموا استقالاتهم نتيجة للاستجوابات التي قدمت لهم وهذا للرد على البعض بنبرات لغتهم رغم عدم موافقتي عليها». مشيرا الى ان «هناك من يتهم المجلس بانه يشطب الاستجوابات والحقيقة ان هذه المسالة حددها الدستور في المادة 173 وكذلك القرار التفسيري للمحكمة الدستورية الذي حدد المسائل التي يساءل عنها رئيس الوزراء وبالتالي ليس مرزوق الغانم من يحدد ما يجوز من مساءلة فيه وما لا يجوز». وتساءل:«هل يجوز ان يتقدم احد بمساءلة وزير

أنجزنا 114 قانونا في مجلس هو الأكثر تشريعا منذ 1962 إلى اليوم

الكهرباء على امر مرتبط بوزارة الصحة او الاوقاف» لافتا الى انه«طلب من بعض اخواننا الذين اختلفنا في وجهة نظر معينة الالتزام بحكم الدستورية وهم اخواننا ومنا وفينا».

واشار الى انه «لم يتم الالتزام بذلك لكننا الان في مشكلات مع دول صديقة وحليفة فقد تقدمت مسالة المشاركة في اليمن او غيرها من القضايا الخارجية والتي لا يمكن المساءلة عنها».

وقال الغانم«حاربنا قدر المستطاع الفساد»،لافتا الى ان «مؤشر الفساد الذي كان يستهتربه البعض كان ترتيبنا فيه 67 واصبح اليوم 55 عالميا لكنهم لا يستهترون به الآن».

وتحدث الغانم عن «التشريعات التي اقرها المجلس وتصب في مكافحة الفساد ومنها قانون هيئة الفساد، ولجنة رقابية لحماية المستهلك وديوان حقوق الإنسان... وبنهم الحرامية الذين يتمشون في شوارع لندن ما نقدر نصيدهم ؟... هذا سؤال مهم مجلس العموم البريطاني لم يوافق على اتفاقية تسليم المتهمين ولم تصدر احكام اتكلم عن العقل لا«الحجي الكثير» وقمت بزيارة رسمية مع اخواني النواب الى مجلس العموم واخذنا موافقة غالبية البرلمان على اتفاقية ثنائية بين البلدين، واقول اليوم للهاربين في لندن «ترى جايكم الدور»، لا يمكن ان نبقى حبيسين الماضي وندخل في جدل عميق لا يؤدي لنتيجة لكن نتكلم عن المستقبل. اتكلم الآن عن رؤاي أرى الحفاظ على الاستقرار السياسي يجب ان يستمر والا نعود للمربع الأول لتتعطل التنمية ورؤوس الفساد، وان نحارب الفساد من خلال الاطر الدستورية وعبر قاعة عبدالله السالم لا من خارجها وتجب مواجهة التحديات الأمنية داخليا وخارجيا».

وزاد«قدرنا ان نعيش في اقليم ملتهب يحتاج لحكمة لا استعراض، يحتاج الى رؤية لا مغامرات، ونحن جميعنا بحكمة سمو الأمير ويجب ان نقاوم الأخطار الخارجية أولا بالوحدة الوطنية،فاي انشقاق داخلي لن يستفيد منه الا المتربصون، واذكر عندما قامت احداث مسجد الصادق وحاولوا خلق الفتنة كان لصاحب السمو والمجلس في تحويل محاولة الفتنة الطائفية الى ملحمة وطنية في المسجد الكبير واستقبلت العزاء 3 أيام لنقل الرسالة».

حضور تسالي

حضور خارج الشور

حضور حاشد